

الأبعاد السياسية للمقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي

أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا.

أ/بخليل عبد السلام، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-

برزت مشكلات الأمن في منطقة الساحل الإفريقي بظهور أزمات ونزاعات وحروب داخلية في بعض الدول، زادها حدة الإرث التاريخي الاستعماري، وتشعب قضايا التنمية والتخلف ويزور مخاطر الأمن العابرة للحدود. كل هذه المعطيات جعلت من قضية الأمن من أولويات صانعي القرار والسياسات الداخلية والخارجية في الجزائر وأصبحت الأنظار تتجه أكثر نحو التهديدات الآتية عبر الحدود الجنوبية بالخصوص، وفرضت إعادة بناء تصورات وأفكار واقعية حول الوضع، في شكل مقارنة أمنية قادرة على مجابهة هذه المستجدات والتعامل معها بوعي. إن الجزائر وبحكم موقعها الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية واعتبارها تاريخيا دولة محورية في المنطقة، وبمقومات مادية وبشرية أثبتت ومنذ الثورة التحريرية مصداقية القرارات والسياسات الوطنية، خصوصا على المستوى الخارجي، مكنها من بناء مواقف دولية ثابتة وصلبة ساعدها في إيجاد مكانة لها على الساحة الدولية والإقليمية، في ظل تزايد محاولات الهيمنة على منطقة الساحل الإفريقي من قبل القوى الأجنبية.

إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع لكونها تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجي وإقليمية ولما تتميز به من ثروات باطنية وسطحية لذلك كان لزاما على الجزائر العمل من أجل إيجاد حلول في المنطقة تقاديا لأي تهديد ينعكس على الأمن القومي الجزائري*، وسعت هذه الأخيرة على قطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب- وأكدت رفضها الكامل أن تكون أراضيها مقرا لقواعد عسكرية أجنبية، ودعوة دول المنطقة إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية بعيدا عن الوصاية الأجنبية. بداية من فترة التسعينات تعاملت الجزائر مع المتغيرات الجديدة في الساحل الإفريقي وخصوصا التهديدات الناتجة عن حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، أجبرتها على التحرك الدبلوماسي والعسكري لتقادي أي تدخل أجنبي على حدودها الجنوبية وخلق بؤرة توتر جديدة، وهذا في إطار مقارنة أمنية شاملة متعددة الأبعاد.

للتعمق أكثر في الموضوع نحاول الانطلاق من المشكلة البحثية الآتية: ماهي الأبعاد السياسية للمقاربة

الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل وبالخصوص كيفية تعاملها مع الطوارق في الشمال المالي؟

نحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

أولا: أسس السياسة الخارجية الجزائرية كقاعدة وركيزة في بناء مقارنة أمنية في منطقة الساحل.

ثانيا: الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية واليات التعامل مع أزمة الطوارق في شمال مالي.

ثالثا: مستقبل المقاربة الجزائرية بعد التدخل العسكري في شمال مالي.

اولا: أسس السياسة الخارجية الجزائرية كقاعدة وركيزة في بناء مقاربة أمنية في منطقة الساحل.

تعتبر السياسة الخارجية أحد المفاتيح المهمة المستخدمة في التفسير العقلاني لدوافع السلوك الدولي و في إبراز المنطق الذي يحكم هذا السلوك و يوجهه نحو غاياته و أهدافه .

وعموما فإن السياسة الخارجية لا تخرج في حقيقتها عن كونها مجموعة المبادئ و الأهداف التي تختارها الدولة لنفسها و تضعها موضع التنفيذ، وهذه المبادئ و الأهداف هي التي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول للدفاع عن مصالحها الحيوية.

كما أن السياسة الخارجية هي تعبير عن موقف الدولة و توجيهها في علاقتها الخارجية، كما تحدد مستوى انغماسها في مختلف القضايا و المشكلات الدولية التي تعينها و تؤثر بصورة أو أخرى على ما تحاول تحقيقه أو الحصول عليه من مصالح و أهداف.(1)

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

ككل السياسات الخارجية للدول تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الحالي في الفصل السابع من الباب الأول، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وهي كما يلي(2):

1. ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

فالجزائر تجد ذلك ضمانا كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار، فسعت إلى ترسيم حدودها مع الدول المجاورة منذ مشكلة الحدود مع المغرب وفق اتفاقية إيفران 15/01/1969، واتفاقية تلمسان في 27/05/1970، ثم معاهدة الرباط في 15/06/1972، ثم اتجهت نحو تونس بالتوقيع على اتفاقية معها يوم 06/01/1970، واتفاقية أخرى يوم 19/05/1983، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 13/12/1983، ومع مالي يوم 08/05/1983، ومع النيجر يوم 05/01/1983، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي سنة 1956.

2. مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

ويقوم هذا المبدأ على بعث تعاون تنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات.

3. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها :

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية كما أنه مستمد من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير المصير قبيل وأثناء الثورة التحريرية. وقد مارست الجزائر هذا المبدأ مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

4. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة :

لقد كانت الجزائر حتى قبل أن تصير دولة أثناء الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية، سواء في إطار التفاوض المباشر، أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية . لذلك ساهمت السياسة الخارجية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية، والدليل على ذلك هو توجه الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب، لأنها من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء إلى القوة. وتجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع.

5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة السابعة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو الشأن بالنسبة لميثاق كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها في ظل وجود أنظمة سياسية واجتماعية غي متجانسة، فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية في الأقاليم المتجاورة، وعدم التدخل فيما يجري فيها، وفي حالة العكس فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي.

العقيدة الأمنية الجزائرية:

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي. ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، كما يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم، وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية القريبة والمتوسطة والبعيدة.(3)

وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

إن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها. وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

إجمالاً تمثل العقيدة الأمنية تصوراً أمنياً يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها. كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني بهذه التفسيرات والرؤى. (4)

تبلورت عقيدة الأمن القومي الجزائري خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال حتى الاستقلال متأثرة بمشاكل الحدود، وقد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها. أهمها العامل التاريخي حيث تشكل الثورة الجزائرية عاملاً أساسياً في بلورة هذه العقيدة. فظهر غداً الاستقلال أن الجزائر ترى نفسها قائداً لحركات التحرر الإفريقية والعالم الثالث عموماً، ومن هنا فزعامتها لمنطقة المغرب العربي قضية طبيعية من نتاج التاريخ، هذه الشرعية الثورية (التاريخية) التي وظفت داخلياً تستثمر خارجياً في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد، وإعطائها شرعية إقليمية.

الثقل التاريخي والسياسي والاقتصادي والجغرافي والسكاني وظف أيضاً في صياغة التصور الأمني الجزائري، هذا ما عبر عنه بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي، بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان في موقف الزعامة لمنطقة المغرب العربي، على عكس بقية دول المنطقة التي أبرمت اتفاقات أو معاهدات دفاعية مع القوى الأجنبية. لم تبرم الجزائر مثل هذه الاتفاقات لعدم تناسبها - حسب الخطاب الرسمي - والتوجهات السياسية الاستقلالية للبلاد، وفق هذا التصور رفضت منح التسهيلات العسكرية للقوى الأجنبية، أو قبول وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها. (5)

تزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة، كبروز ظاهرة عنف لم تر لها مثيلاً منذ الاستقلال، فقد مثل ذلك العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديداً حقيقياً للأمن القومي الجزائري، وهو ما استلزم عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب والناعم للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة، فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات وكذا الجريمة المنظمة ساهمت كلها في إعادة تشكيل هذه العقيدة الأمنية وفق مدركات التهديد الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات للتعاون والتنسيق والتشاور لمحاصرة هذه المخاطر والتهديدات الجديدة. (6)

يبقى أن الإطار العام لتلك العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع له وهو الأمن اللين أو الناعم، وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا والتي يشهدها العالم خلال العقد الأخيرين .

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحة من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كم، وهذا الساحل الأزماتي يرتبط بعدة معضلات أمنية، أهمها خمسة معضلات كبرى تتمثل أساسا في(7):

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.
- البنى الاقتصادية الهشة (وهو ما يشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر).
- ضعف الأداء السياسي، بحيث سجلت ستة انقلابات لحد الآن (مالي و موريتانيا والنيجر)
- انتشار جميع أشكال الجريمة المنظمة، والأنواع الجديدة للعنف البنيوي، وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكد تقارير الأمم المتحدة، والتي أحصت ما نسبته 30 إلى 40 في المئة من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة، إذ أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراع السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر .

إن عين الجزائر على استقرارها، وهي التي خاضت حربا طويلة ضد ما يسمى الإرهاب مدة عشر سنوات (العشرية السوداء). وعينها الأخرى على التحرك في المجال الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة، والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الدولي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.

إن ما يمكن استخلاصه من معطيات الوضع الأمني المحيط بالجزائر هو تبلور عقيدة أمنية تدمج مبادئ السياسة الخارجية، فنرى أن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية.(8)

- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار في حالات الاستقرار أو الأزمة
- ترى الجزائر أن تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها. وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد. بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقتها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

- ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا، أن التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية هو الحل الوحيد، وله كفاءة وفاعلية قوية.

ثانياً: الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية واليات التعامل مع أزمة الطوارق في شمال مالي

- الساحل الإفريقي مصدر للتهديدات الأمنية وتحدي يدفع إلى وضع مقاربة أمنية:

يبلغ طول الحدود الجنوبية الجزائرية المتاخمة للدول المشكلة لمنطقة الساحل الإفريقي 6280 كلم**، هذا الاتساع زاد من صعوبة المراقبة والسيطرة عليها بصورة كاملة، حيث مثلت هذه الحدود معابر للجزائر نحو إفريقيا باتجاه الجنوب ومنطقة لمختلف التفاعلات المؤثرة، ومصدرا لعدد التهديدات ، لذلك عملت الجزائر بكل جدية ببناء مقاربة أمنية تهدف إلى احتواء مصادر التهديد والتصدي لها في إطار إقليمي، وبوضع مشاريع مشتركة بأبعاد سياسية اقتصادية وعسكرية. ومن أهم التحديات ما يلي:

- تحدي أزمة التوارق والخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع التوارقي الجزائري تدعو على الانفصال، الخوف من تحالف هذه القوى مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة أو استقطابها من طرف تنظيم القاعدة.

- تحدي التدخل الأجنبي بمبرر الإغاثة الإنسانية أو مكافحة الإرهاب.

- تحدي التنافس الغربي الأمريكي على المنطقة.

- تحدي انفتاح منطقة الصحراء الكبرى والساحل على بؤر الأزمات في إفريقيا، وانتشار السلاح بعد الحرب في ليبيا خاصة.

- تحدي الجريمة المنظمة في منطقة الساحل -تجارة المخدرات، الهجرة غير شرعية. تجارة السلاح

- المشاريع الأجنبية خاصة العسكرية كمشروع القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا AFRICOM***، وتم تحديد مهمة هذه القاعدة في الإشراف على الأمن في القارة، وإدارة التعاون العسكري مع دولها، وتقديم الدعم العسكري للبعثات الغير عسكرية، وتنفيذ العمليات العسكرية في حالة صدور أوامر بذلك.(9)

وفي الفترة الممتدة ما بين 21/15 أبريل 2007 سعى مسئولون عسكريون أمريكيون في جولات الى ست دول إفريقية هي :غانا، إثيوبيا، كينيا، نيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا، كان الغرض منها تصحيح المفاهيم الخاصة حسبهم عن القيادة الجديدة.

كما عرضت في نفس السياق على الجزائر استضافة مقر هذه القاعدة العسكرية في أقصى صحرائها، لكن ردها كان الرفض بشدة وعدم قبول أي تواجد عسكري أجنبي على أراضيها. كما كان موقف مالي في هذا الاتجاه كذلك.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ بعد أي قرار، وربما هناك احتمال لإلغاء المشروع نهائيا خاصة بعد وصول أوباما إلى الحكم ووجود نظرة مغايرة في إدارة الحرب على الارهاب.(10)

إن أهم تحدي واجه الجزائر هو الأحداث المتعلقة بتمرد الطوارق في الشمال المالي، ويلاحظ أن الجزائر كانت واعية بحساسية هذه المشكلة وخطورة تداعياتها على الأمن القومي والإقليمي، لذلك كانت هناك مبادرة لإيجاد حلول للمشكلة وفق رؤية لا تخرج عن نطاق مبادئ سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية، عبر آليات سياسية وأمنية .

آليات سياسية وأمنية في مواجهة أزمة الطوارق:

الطوارق هم أحد الأجناس المشكلة للتركيبية الاجتماعية لكثير من المجتمعات لدول الصحراء الكبرى الإفريقية، فهم ينتشرون في دول الجزائر والنيجر مالي وليبيا إلى بوركينا فاسو، إذ وبعد استقلال كل من دول ليبيا 1951، والنيجر 1960 وبوركينا فاسو 1960 والجزائر 1962. وجدت القبائل الترقية الموجودة في الصحراء نفسها مهمشة بين هذه الدول التي اتفقت على عدم المساس بهذه الحدود الموروثة عن الاستعمار، والتي لم يراعى في رسمها وتحديداتها قضية الأنتروبولوجيا للمجتمعات الإفريقي والقبائل الصحراوية . فأصبحت قضية الطوارق مشكلة عابرة للحدود أو فوق دولانية.

في ظل هذا الواقع انقسم الطوارق في رسم مستقبلهم السياسي إلى موقفين: موقف مطالب بتكوين دولة توارق في الصحراء الكبرى وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المتواجدين فيها شرط التمتع بالحرية في التنقل والحكم الذاتي، وقد عانى الطوارق في بعض الدول التي يسودها عدم الإستقرار خاصة في مالي والنيجر من القمع والتهميش خلال الستينات من القرن الماضي. وهذا ما أخذهم إلى الهجرة إلى ليبيا والجزائر، وإعلان حركات تمرد والمطالبة بالحقوق ضد جيوش مالي والنيجر.(11)

هذا الوضع منذ بداياته شكل ملفا أمنيا حساسا بالنسبة للجزائر، عملت على التعامل معه وفق مقاربة أمنية بأبعاد سياسية وعلى مستويين:

1- المستوى الداخلي: الطوارق هم من الجنس المشكل للبناء الاجتماعي للسكان الجزائريين، ولهم حقوق الانتساب والمواطنة ومن المساهمين في الدفاع عن الجزائر واستقلالها من الاستعمار الفرنسي، وقادوا عدة حركات تحررية ضد الاستعمار الفرنسي نذكر منها ثورة محمد بن تومي بوشوشة من المؤسسين لحركة الطوارق بالصحراء الذين حملوا السلاح ضد العدو الفرنسي خلال سنوات 1870 إلى 1887، و امتد نشاطه الثوري إلى ورقلة وتوقرت.(12)

ولذلك كان تواجدهم في الساحة السياسية الجزائرية يعبر عن الامتداد التاريخي والانتماء الوطني، فعملت الجزائر على إدماجهم بداية من الاستقلال، حيث كان حضورهم في المؤسسات الشعبية السياسية يعبر عن هذا

التوجه، فقد تم تعيين احد قادة الطوارق كنائب رئيس للمجلس الشعبي الوطني في عهد الرئيس احمد بن بلة، وبقي تمثيل التوارق في البرلمان الجزائري موجودا دائما لحد الآن.

كما نلاحظ أن الجزائر اتجهت من خلال رسم سياستها السياحية باتجاه الجنوب وذلك من أجل حماية والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي المحلي وإعطائه أبعاد اقتصادية و اجتماعية.

في هذا الإطار عملت الجزائر على حماية تواجد الطوارق في الجنوب الجزائري وحمايتهم بتعزيز الأمن على الحدود الجنوبية وضمان تواجد شرعي لإقامتهم وفق عمليات إحصاء قامت بها خلال سنتي 1993 و 1994، كما تم سن العديد من القوانين واللوائح التنظيمية تسهل حركة الطوارق من وإلى الجزائر عبر الحدود الجنوبية. كما الطوارق اندمجوا في عديد الأنشطة واشتغلوا كمرشدين (سواء مع قوات الأمن أو ضمن الخرجات السياحية) لأنهم أدرى بخبايا الصحراء الشاسعة.(13)

2- المستوى الخارجي: إن حالة الأمن والاستقرار التي يعيشها الطوارق في الجنوب الجزائري ليست لغيرهم من الطوارق في باقي الدول المجاورة كمالى والنيجر، وفي ظل ظروف سياسية واقتصادية مزرية أدت إلى بروز حركات أزاو دية متمرده شكلت تهديدا للجزائر عبر حدودها الجنوبية الشاسعة والتي تتجاوز ستة آلاف كلم، لذلك عملت الجزائر على تعزيز الأمن في المنطقة وتخوفا من تأثير هذه الوضعية وانعكاساتها على الأمن القومي والإقليمي، وقامت بعدة مبادرات يحكمها مبدأ حسن الجوار والوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991. والعمل على وقف النزاع المسلح، حيث عقدت الجزائر قبل ذلك لقاءات تنسيقية بين الفاعلين في المنطقة بداية بقمة حانت بتاريخ 9 و8 سبتمبر 1990، ضم كل من: ليبيا مالى، النيجر والجزائر. وذلك للتأكيد على ضرورة التعامل السياسي السلمي مع القضية وإيجاد الحلول المناسبة، و التركيز على موضوع التنمية وإدماج سكان الطوارق. وكانت نتيجة هذا اللقاء إنشاء لجنة وزارية مشتركة تضم وزراء خارجية الدول المعنية و التأكيد على المعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والسلامة الترابية للدول.

ويأتي بعدها أول اجتماع في إطار اللجنة السابقة الذكر في مدينة قاو المالية في 25- 26 أكتوبر ضم جدول الأعمال نقطتين هما:تنقل الأشخاص والممتلكات تطوير وتنمية المناطق الحدودية.(14)

وعملت الجزائر في هذا السياق بأخذ أكثر مبادرة، ففي سنة 1993 انعقدت في الجزائر ندوة ضمت الدول المعنية حول موضوع التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي وتنمية القدرات الخاصة لمجابهة التحديات والمشاكل المطروحة خاصة التوتر في كل من مالى والنيجر. وتواصل التعاون والتنسيق على هذا المستوى في عدة لقاءات، توج آخرها والذي انعقد بمدينة تمنراست من 27 إلى 30 جوان 1994 بإنهاء النزاع في شمال مالى بداية من 26 مارس 1996 ضم الأطراف المتنازعة، حيث تم خلاله حرق الأسلحة التي استعملت في هذا النزاع، لكن عدم احترام الطرفين لبنود اتفاق كان يؤدي في كل مرة إلى بروز اضطرابات وتعاود الجزائر في كل مرة

المبادرة والوساطة بداية من 2006، والتي انتهت بتوقيع اتفاق سلام بالجزائر في 27/03/2006 ونتج عن هذا الاتفاق تحالف 23 ماي من أجل التغيير، ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها. مهمته الإشراف على التنمية وتسيير الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة (15)، كذلك الأخذ بعين الاعتبار منطقة كيدال الفقيرة وتدعيمها وتنميتها والتأكيد على الربط بين التنمية والأمن (16)، إلا أن الاتهامات المتبادلة بعدم احترام بنود الاتفاقية تطلب الوضع الدخول في مفاوضات جديدة بوساطة جزائرية انتهت في 20/02/2007 بالجزائر والتوقيع على بروتوكول إضافي يضم ثلاث ملاحق، الأول يخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية 2006، والثاني عبارة عن جدول زمني حددا فيه آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلحهم، أما الثالث فهو عبارة عن وثيقة تضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال - قاو - تومبكتو)، وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد فيما بعد في 23-24 مارس 2008.

رغم ما تم فقد اشتعل القتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر وتم مرة أخرى كذلك جمع الأطراف المتناحرة في الجزائر العاصمة للتفاوض من 24 إلى 27 جويلية 2008، وانتهى اللقاء بتوقيع اتفاق لوقف القتال مع ضرورة إطلاق سراح المساجين من الطرفين وإيجاد حلول لقضية العائلات المشردة. وحرصا على تنفيذ بنود الاتفاق تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من 200 عضو من الطرفين بالتساوي. إلا أن الوضع لم يعرف الاستقرار بسبب هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع، وهو ما صعب من اليات تعامل الجزائر مع الوضع وزاد من حجم التحديات الأمنية في المنطقة (17)

وقد كان للجزائر كذلك وساطة في نزاع الطوارق مع دولة النيجر، وبعد زيارة الوزير الأول النيجيري في 8 ماي 1992 إلى الجزائر في زيارة عمل كان ملف الطوارق من أهم الملفات التي نوقشت. حيث انعقد لقاء بين الوزير الأول النيجيري و"محمد اوتشيكى" أحد قادة الطوارق في مدينة غرداية الجزائرية. حيث وقع الفريقان هدنة مدتها 15 يوما، ثم انعقد بعدها لقاء بين الوفد النيجيري والحكومي والمتمردين الطوارق في باريس في 27 ماي وهذا بسبب ضغوط من الحكومة الفرنسية ويطلب من المتمردين.

حاولت الجزائر التصدي للمساعي الفرنسية التي حاولت استغلال الوضع لمصلحتها الخاصة، ورغم ذلك فقد استطاعت الجزائر إقناع الأطراف المتنازعة في النيجر وكان ذلك في 17-22 جوان 1993. حيث خلص هذا الاجتماع هو لاتفاق على رفع حالة الطوارئ في شمال البلاد. غلا أن الوضع لم يتجه نحو الحل، ووقع الانقلاب العسكري في النيجر ليتولى الجيش قيادة البلاد والعمل على استتباب الأمن وترحيل اللاجئين النيجريين من الدول المجاورة ومنها الجزائر. (18)

وفي الأخير نقول أن الجزائر لم تركز عملها الدبلوماسي كثيرا في هذه القضية ولم تكن بالمستوى الذي كانت عليه في التعامل مع الملف المالي.

أزمة الطوارق: امتداد التاريخ الاستعماري، تشتت اثني وتحدي أمني:

يتواجد الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي، وهي تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا على المنطقة الواقعة جغرافيا على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية. ويمتد هذا الخط من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، يضم دول: مالي، السنغال، بوركينا فاسو، النيجر، موريتانيا، نيجريا جنوبا، تشاد، السودان، اريتريا، تغطي كلها مساحة أكثر من 3 ملايين كيلومتر مربع. وهي منطقة تعاني من موجة جفاف طويلة، حيث لا تهطل الأمطار في مناطق عدة منها إلا مرة واحدة في السنة، وخلال السنوات الأخيرة تعرضت لثلاث موجات جفاف، وأثرت على مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة. (19)

كما تعد المنطقة الأكثر تأزما إفريقيا، ففي منطقة الساحل الإفريقي هنالك صراع حول الموارد بين القبائل الإفريقية والعربية في منطقة دارفور السودانية، أثر على طبيعة العلاقات بين المجموعات الاثنية فيها وكذلك على علاقاتها مع الدول المركزية. كما انتقلت عدوى الصراع إلى التشاد ورغم كونه ظاهريا تمثل معارضة سياسية، إلا إنه ما هو إلا امتداد للصراع في دارفور.

الأمر لا يختلف من حيث وجود صراعات متماثلة في كل من النيجر ومالي، هو صراع تاريخي نشب في أعقاب استقلال الدولتين من فرنسا في منطقة أزواد التي تشكلها قبائل عربية افريقية أشهرها الطوارق، أدت إلى بروز صراع ذو طبيعة اثنية بمطالب تتعلق بالانتماء بحضوة مجموعات قبلية مشتركة في أكثر من دولة ومسلحة ضد المركز. (20)

وبالبحث في أصل كلمة الطوارق، فهي اسم شائع في عدد من الدول العربية، ويكتب في أخرى "توارق". وبالبحث في أصل الكلمة، تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى من دون أن تحدد هذه المراجع مصدر التسمية بصورة قطعية. إذ هناك روايتان مشتركتان، إحداهما تقول إن التسمية تعريف لعبارة "توارك" أي المتروكون أو التاركون باللغة العربية، والثانية تشير إلى ارتباط التسمية بمدينة "طارقة" (ومعناها بالأمازيغية الساقية) في منطقة فزان في جنوبي ليبيا التي يعتقد أن الطوارق ينحدرون منها. ويجدر هنا أن نذكر أن الطوارق يسمون أنفسهم "كل تاما تشاك" أو من يتكلمون "تماشاك" وهي النطق الطوارقي لاسم لغة تمازيغت أي الأمازيغية. (21)

انتشرت قبائل الطوارق رغم وحدتهم الإثنية عبر عدة دول بسبب السياسة الاستعمارية والتقسيم المصطنع للدول الإفريقية التي ووضعتها الاستعمار في مؤتمر برلين 1884 و1885، والتي تبعتها سلسلة من السياسات

الاقتصادية الموجهة لجماعات بعينها في دول ما بعد الاستقلال كرسست أزمة هوية تعيشها معظم الدول الإفريقية فلم يراعي الاستعمار في تقسيمه لهذه الدول امتدادات الجماعات الأثنية، وجاءت منظمة الوحدة الإفريقية لتقرر في مواثيقها بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، هذا ما كرس التباين والعزلة على جميع الأصعدة.(22)

وينشكّل البناء الإثني لمنطقة الأزواد عموماً من أربع إثنيات هي: الطوارق ينتشرون في مالي والنيجر وتقدر نسبتهم بـ 10-20 بالمائة من سكان البلدين، العرب، الصونغاوي وهم من القبائل الإفريقية، وأخيراً الفلاتة وهي من أكبر قبائل غرب أفريقيا انتشاراً، فهي قبيلة مشتركة بين مالي والنيجر ونيجيريا و بوركينا فاسو. وإذا أخذنا نموذج الأزمة في شمال مالي، فإن عدم الاستقرار ووجود حركات التمرد أصبح سمة بارزة من سمات الوضع في هذه الدولة التي تحصلت على استقلالها عن فرنسا سنة 1960. في حين تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش، وزادت فترة الجفاف الطويلة من حدة الأوضاع، حيث اعتبرت مالي من بين أفقر 20 دولة في العالم.

علاوة على التمايز الاقتصادي والتهميش الاجتماعي الذي عان منه الطوارق في الشمال، فإن هناك أبعاد أخرى يمكن تناولها كأبعاد للأزمة في مالي والتي يبلغ عدد سكانها 14 مليون فهي شديدة التنوع من الناحية الأثنية، والذي كان سببه المباشر الحدود التي وضعها الاستعمار الفرنسي ضمن تقسيم مستعمراته الثمانية في غرب إفريقيا سنة 1895 والمعتمد على معايير الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة وعلى أساس مدى السيطرة على مناطقها المختلفة وليس على أساس التجانس بين سكان هذه المستعمرات.(23)

قام الطوارق بحركات تمرد متكررة، فشهدت الفترة بين عام 1990 و 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد، وكان للسبب التالين الأثر البارز في ذلك، أولها التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسيين (الشمال-الجنوب). وشعور سكان الشمال بالتهميش وغياب التنمية في إقليمهم أعلى الأقل فشل السياسات التنموية في الشمال على نحو أشد وضوحاً من الجنوب، وثانيها وجود التنوع الإثني، وسيطرة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، مما عزز الشعور بعدم الانتماء الوطني لدى الطوارق والأقليات الأخرى في الشمال. فهم ينظرون إلى الحكم في المركز (الجنوب) ما هو إلا تمثيل لإثنية "البومبارا" المسيطرة منذ الاستقلال 1960. وهذا زاد من فشل دولة مالي في دمج مواطنيها في إطار هوية وطنية واحدة يتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية.

وانتهت محاولات التمرد خلال القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات السلام بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية في الجنوب، وكانت الجزائر الوسيط الدبلوماسي البارز في ذلك.(24) إلى أن اندلع الصراع من جديد بسبب تمرد فيفري 2012 الذي اختلف عن سابقه لوجود عدة متغيرات جديدة أهمها:

أولاً: إن هذا التمرد الأخير هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية مسلحة من جنسيات مختلفة (مالية، نيجرية، موريتانية وجزائرية) ذات تسليح عالي، استفادت منه هذه المجموعات بعد وصوله من كتائب الطوارق الذين كانوا تابعين للقذافي قبل سقوطه، وإن هذا التحالف أدى إلى بروز عدة جماعات مسلحة أهمها أنصار الدين الطوارقية.

ثانياً: إن جميع اتفاقيات السلام المنعقدة بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية كانت برعاية دول مجاورة على رأسها الجزائر، استفدت جميع إمكانات استمرارها، لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية شاملة في مالي ولم تظهر لها آثار على سكان الشمال في غياب متابعة جدية في تطبيقها. إذ أن محاولات الوساطة السلمية التي حدثت خلال 2012 سواء تلك التي رعتها الجزائر أو تلك التي قامت بها المجموعة الاقتصادية لجنوب غرب إفريقيا كانت متأخرة، ولأن الوضع على الأرض لصالح حركة التمرد التي أصبح الفاعلون فيها يختلفون عن سابقهم، فالحركات السلفية الإسلامية المتطرفة (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافاً فاعلة في هذا التمرد. وقادة هذه الجماعات لم تعد مهتمة بما يمكن التوصل إليه في إطار التسوية بالنسبة لسكان الشمال عموماً، فخرجت الحركات الوطنية من الدور السياسي لأنها لم تعد لها أي دور في سياق الواقع الجديد.

ثالثاً: وقعت حركة التمرد في وقت زاد فيه ضعف الحكومة المالية المركزية بسبب الانقلاب العسكري، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش والذي قام في 22 مارس 2012 بالإطاحة بحكومة "أما دو توماني توري"، وتولى الجنرال "أما دو سانو" زمام السلطة (25)، وبعدها بأيام عزلت الحركات الإسلامية الأزوادية في الشمال وسيطرت على كبرى المدن فيه وهي تمبوكتو وكيدال وغاو وتم إعلان الانفصال عن دولة مالي في يوم 06/04/2012، وقد قسمت هذه الحركات مهامها في السيطرة على المدن الكبرى، حيث سيطرت الحركات التي تظم عرباً على مدينة تمبوكتو باعتبار معظم قاطنيتها عرب وطوارق، بينما سيطرت الحركة الوطنية لتحرير أزواد على مدينة كيدال وغاو. (26)

وبهذا أصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية بماكو هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين، ويذكر في هذا السياق أنه لا خلاف جوهري بين التيارين بشأن آلية التعامل مع الأزمة في الشمال والموقف المؤيد للتدخل الفرنسي والاعتماد عليه. (27)

كل هذه العوامل قد يجعل التعامل مع الأزمة ضمن مقاربة سياسية تدعم الحلول السلمية وإبعاد الحلول العسكرية أمراً صعباً ويزيد من إخفاقات التوصل إلى توافق في ظل هذه الظروف، ويبرز التهديد المتعلق باحتمال تواجد دولة هشة على الحدود الجنوبية للجزائر لا يمكن التحكم في تداعياته على المنطقة، أهمها توقعات باندفاع الطوارق في الدول التي يتواجدون بها نحو التفكير في الانفصال والانضمام إلى دولة الأزواد المرجوة، وهذا ما قد يؤدي إلى إعادة رسم الحدود مع زيادة الأطماع الخارجية وخلق مصالح حيوية في هذه

المنطقة لما تمتاز به هذه المنطقة من ثروات طبيعية كاليورانيوم والنحاس والنفط، هذا فضلا عن حساسية المنطقة فيما يتعلق في الحرب على الإرهاب.(28)

ويظهر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة منذ كانت تسيطر عليها كأقاليم مستعمرة. ولم يكن تدخل فرنسا العسكري مفاجئا إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين انغماسا في الأزمة المالية منذ تطورها الأخير في 2012، وداعية الى اعتماد القوة لحل الازمة، وكان ذلك من خلال العملية العسكرية الواسعة في شمال جمهورية مالي في الحادي عشر من جانفي 2013، تحت اسم "سرفيتال" مغطاة بالقرار الأممي 2085 الصادر في 2012/12/20 وبمساهمة البعثة العسكرية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المقدرة بـ 3300 عسكري.(29)

ويمكن الإقرار على المستوى الميداني أن التدخل العسكري في مالي حقق على الأقل اثنين من أهدافه المعلنة وهما:

- وقف تقدم المجموعات الإسلامية المسلحة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة بماكو.
- تحرير معظم المدن الرئيسية في الشمال مما دفع بهذه المجموعات إلى اللجوء إلى مناطق جبلية وعرة في شمال شرق مالي.

ولكن نجاح القوات الفرنسية يتوقف على عاملين هما:

- أولاً:** مصير التحالف بين هذه المجموعات والحركات الطوارقية المتمردة المسلحة .
- ثانياً:** إيجاد حل عادل وشامل لمطالب الطوارق من خلال عملية سياسية شاملة في مالي تسمح ببناء نظام ديمقراطي يستوعب جميع أطراف المجتمع المالي ووضع إستراتيجية تنموية تهتم أكثر بالشمال المالي(30)، وهذا ما يصب في إطار المقاربة الأمنية الجزائرية التي حاولت الربط بين عاملي الأمن والتنمية. **مستقبل المقاربة ثالثاً:**

ثالثاً: مستقبل المقاربة الجزائرية بعد التدخل العسكري في شمال مالي

قد تنجح العملية العسكرية التي تقودها فرنسا على المدى القصير، في طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة وملاحقتها نظرا لطابعها وعدم تمتعها بقاعدة شعبية محلية في مالي، عكس حركة طالبان في أفغانستان المتجذرة في الوسط القبلي الباشتوني، ولكن على المدى البعيد فان عودة الاستقرار الى مالي ومنطقة الساحل، تتوقف على مدى جدية العملية السياسية وشموليتها ووضع الأسس لسياسية تنموية شاملة بدعم إقليمي ودولي.(31)

وقد حذر الكثير من الخبراء والباحثين الجزائريين من اعتماد هذا القرار والمتعلق بالتدخل العسكري سيزيد الوضع المتعدد الجوانب للأزمة تفاقما، مع الإشارة إلى ضرورة حل النزاع الداخلي الذي تم تدويله بالطرق السلمية. وفي تحليل البعض للقرار الأممي 2085، أنه يتطابق مع المقاربة الشاملة التي اعتمدها الجزائر منذ اندلاع الأزمة في مالي، حيث أوضح الأستاذ محند ابرقوق: أن مجلس الأمن فصل بين الجماعات الإرهابية المتمردة مشيرا إلى

بعض التحفظات التي أبدتها بعض الأطراف لمنظمة العفو الدولية على استعمال القوة العسكرية لفض النزاع في مالي لأنها ترى بعض الخروقات من طرفي النزاع وهي الجيش المالي والجماعات المسلحة، بالإضافة إلى زيادة معاناة المدنيين و النازحين المتوقع أن يصل عدد النازحين إلى مليوني شخص هذا العام.(32)

إن التباين في المواقف الإقليمية والدولية حول الحلول المقترحة يزيد المشكل تعقيدا ويجعل الحلول بعيدة المنال، مما أدى إلى انقسام المواقف الدولية إلى قسمين:

الموقف الدبلوماسي الساعي إلى تغليب الحوار والجمع بين الأطراف المتنازعة حول طاولة المفاوضات، وقد اجتمع حول هذا الموقف كل من الجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو وإلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف موقفا متناغما مع هذا الموقف دون أن يكون متطابقا تماما، و الموقف الجزائري على الخصوص، الذي تمسك بمقاربة ثلاثية الأبعاد وهي: إعطاء فرصة كافية للدبلوماسية وليس الحرب التعامل مع أطراف الأزمة دون استثناء ومساعدة الحكومة بكل الوسائل لملء الفراغ الأمني في شمال مالي.

أما الموقف الثاني فهو الداعي إلى حسم عسكري، ويسعى إلى قيام حرب "سريعة" من شأنها طرد المسلحين الجهاديين من الشمال واستعادة مالي السيطرة على كامل ترابه، ويتحمس لهذا التوجه بعض أعضاء مجموعة الإكواس وعلى رأسهم النيجر و التشاد وكودي فوار ونيجيريا وكل من فرنسا وجنوب إفريقيا والمغرب. وهذه المقاربة هي الداعية إلى التدخل العسكري.

وإذا رجعنا إلى تفسير المقاربة الدبلوماسية لحل المشكل المالي، فهي إستراتيجية تقوم في بدايتها على أساس سياسي يؤول إلى خيار عسكري في مرحلة لاحقة، فالمقاربة تقوم على تشجيع تنظيمات الطوارق المسلحة (جماعة أنصار الدين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد) على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة بيمكو في إطار اعتراف هذه التنظيمات بشرعية الدولة المالية، واعتراف الأخيرة بهذه التنظيمات وبالسعي عبر المفاوضات إلى إيجاد حلول سياسية واجتماعية لمطالب الطوارق التي طال عليها الأمد، و بتفعيل وتنشيط اللعبة السياسية من الداخل.(33)

إن نظرة الجزائر للحل الأزمة في مالي، ظهر من خلال نشر الحل الشامل القائم على التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي الذي سيجنب الجزائر والمنطقة اختلالات بتواجد كيان دولة فاشلة، التي تزيد من أبعاد التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة، كانتشار تجارة السلاح والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية . وهي تهديدات تتعامل معها الجزائر بحذر ودقة، لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة الروابط الاثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجودة في مالي والدول المغاربية.

المقاربة الأمنية الجزائرية بأبعادها المختلفة*** تركز على إيجاد حلول شاملة في إطار إقليمي قائم على التنسيق والتعاون لمجابهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل، وإذا رجعنا إلى أن الجزائر وبخبرتها الدبلوماسية وكفاءتها في التعامل مع قضية الأزواد في الشمال وحضورها كوسيط في التفاوض من فترة التسعينات بين الطوارق في شمال

مالي و الحكومة المركزية في بماكو أن الحلول يجب أن تكون شاملة سياسية تتعلق بعدم تهميش ساكني الشمال، والعمل على إيصال التنمية إلى السكان هناك دون تمييز، وتفعيل برامج اقتصادية واستثمارات لحل المشاكل الاجتماعية وخلق تنمية قاعدية تتعلق بالتعليم والصحة وغيرها، اي ربط التنمية بالأمن ضمن استراتيجية تنموية، واستبعاد الفروق الجغرافية والإثنية وخلق فضاء لقيم وروابط مواطنة موحدة تظهر من خلال بناء مؤسسات قوية ذات شرعية قادرة على تفعيل التنمية وحماية الوحدة الوطنية.

ولتحقيق ذلك يرى بعض الباحثين أنه يجب التعامل من اجل إيجاد التوافق حول أربعة نقاط مركزية هي(34):

1- الاعتراف بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة على أخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك.

2- كل هذه التهديدات تقتضي وجود إستراتيجية متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد.

3- بالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لبعض الدول في المنطقة من دون الجزائر، فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجستي لكل من النيجر، مالي وموريتانيا.

4- الإقرار بأن المنطقة تحتاج ريادة جزائرية بحكم القدرات والخبرة.

كل العناصر السابقة تحدد مدى حاجة الجزائر المباشرة لمواصلة الوعي بحقيقة الوضع الذاتي والوضع الآخر، وفي إطار المنافسة الإقليمية، تستوجب عليها تحديد وضعها من المنافسة في المنطقة، اد لا يكفي مرجعية الثوابت التي تحكم علاقاتها ضمن الإطار الإفريقي لمواجهة مشاكل السلم والأمن والتنمية، بل لابد من بحث طبيعة المتغيرات بين فترة وأخرى في واقعها ومستقبلها، وتوجيه آليات التعاون في هذا الاتجاه.

يرى العديد من الباحثين أن الجزائر استطاعت أن تقنع العديد من الشركاء حول أبعاد مقاربتها في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، معتمدين في قناعتهم على خبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب كمعضلة أصبحت عالمية ومشكلة فوق دولانية، لكن البعض يرى أنه ورغم ثبات الجزائر ودفاعها على ضرورة الحل السياسي في أزمة مالي. إلا أنه السياسة الجزائرية في منطقة الساحل عموما يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية مع دول الساحل تتميز بعدم الاستمرار، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة الا في حالات الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي. وهو ما فتح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة) بنسج علاقات مع أطراف وفاعلين في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية. وهذا ما جعل مستويات التعاون ضعيفة خاصة في المجال الاقتصادي وهو راجع إلى أن الجزائر لم تولي الاهتمام الكافي بمنطقة الساحل الإفريقي، بل كان اهتمامها موجه بصورة مكثفة نحو الشمال كما أن هناك إمكانات للتعاون الثقافي والديني بحكم اللغة والدين.

إن الجزائر وبحكم موقعها الجيوستراتيجي جعل منها بوابة إفريقيا إلى أوروبا والعكس. كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها عرضة لعدد التهديدات وفي حالة انكشاف أمني دائم. فالجزائر اكتفت بوضع إجراءات ناقصة لا تكفي لوضع حد لهذه التهديدات الأمنية خصوصا مع وجود أطراف أمنية تريد فرض أجندتها الجيوستراتيجية في المنطقة، التي تؤكد تزايد أهمية الساحل الإفريقي وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري و تنامي التهديدات المذكورة سابقا.

يعتقد الكثير من الخبراء والباحثين في موضوع السياسة الخارجية الجزائرية أن هذه الأخيرة إلى إعادة فحص وقراءة انطلاقا من النقاط التالية:

- قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة لوزن الدولة الجزائري وإمكاناتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصا في مرحلة الإشعاع الدبلوماسي.
- إعادة النظر في ضمان الإجراءات الدستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية خارج حدود الدولة.
- إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي يقوي المؤسسة الأمنية ويضمن احترافية أكبر ويقوي المنظومة الدفاعية في إطار استراتيجية تجاه الأحداث الأمنية التي تحمل في طياتها تهديدات صلبة وناعمة.

الهوامش:

1. إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2013) ص.14.
2. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص.27-34.
3. Francis SEMPA, «USA national security doctrine historically reviewed “ American diplomacy, 2003. From: www.Americandiplomacy.org
4. صالح زياني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، ع.5، ص.90-92.
5. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص.120.
6. صالح زياني، مرجع سابق، ص. 92.
7. محند برقوق، " المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية"، محاضرة غير منشورة، 2012.
8. بوحنيةقوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/06/03، ص.2، 3.

* هذا في اطار الامن الاقليمي وان اختلفت تسمياته حجهوي ،قومي وغيرها/ويعني البحث عن الاستقرار الاقليمي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ويرتكز على محورين هما :رفض التحالفات التي تعمل لخدمة بعض الدول وتقصي دولا اخرى، وقد تكون تحالفات خارجية، وثانيها يتمثل في مبدا عدم قابلية تجزئة الامن.

** دول الساحل مالي- موريتانيا -النيجر والتشاد

*** تم إنشاء هذه القاعدة عهد " بوش " حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي " روبرت فيتس".....لجنة التسليح في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن الرئيس الأمريكي أعلن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية سميت AFRICOM اختصارا ل:AFRICA COMMOND. وتدار مؤقتا من قاعدة عسكرية أمريكية في مدينة " شتوتغارت " الألمانية . وقد جاء هذا القرار تتويجا لعشر سنوات من التفكير داخل وزارة الدفاع الأمريكية الذي وصل إلى الاعتراف بالأهمية الإستراتيجية لإفريقيا ، وأكد أن السلام والاستقرار في القارة الإفريقية له أثار على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي كذلك.

9. بيبية نبيل، المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، دراسة غير منشورة ، 2010/2011.ص117.

10. بوحنية قوي، مرجع سابق، ص7.

11. المرجع نفسه.ص4.

12. فرکوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين، الجزائر، دار العلوم 2002، ص 186.

13. بيبية نبيل، ص135.

14. نفس المرجع، ص 136.

15. بوحنية، المرجع السابق. ص5

16. بوببية، المرجع السابق.ص139.

17. بوحنية، المرجع السابق. ص ص5.6.

18. بوببية، المرجع السابق.ص 144.

19. <http://ar.wikipedia.org/wiki>

20. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية (السودان: دار عزة للنشر، 2007)، ص.360.

21. ازمة مالي والتدخل الاجنبي، المصدر: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات. www.dohainstitute.org

22. الاهرام اليومي، عدد: 2012/12/22 الموقع- aspx!serial-

<http://digital.ahram.org.eg/articles.1134483&=122>

23. ازمة مالي والتدخل الاجنبي ، المرجع السابق.

24. مهدي حسن دهب، الابعاد الامنية والسياسية للتطورات الاخيرة في منطقة الساحل، مجلة كلية الاقتصاد العلمية ، جامعة افريقيا العالمية، ليبيا ، العددالثالث- يناير 2013، ص ص242-243.

25. ازمة مالي والتدخل الاجنبي ، المرجع السابق.

26. مادوباه عبد الله، افاق الوضع السياسي والامني في شمال مالي، الجزيرة نات.

27. ازمة مالي والتدخل الاجنبي ، المرجع السابق.

28. الاهرام اليومي، عدد: 2012/12/22 الموقع- aspx!serial-

<http://digital.ahram.org.eg/articles.1134483&=122>

29. ولد المختار حسن، مابعد عملية سيرفيثال، تاريخ النشر 2013/09/28 جريدة الاتحاد، www.agittihad.ae

30. ازمة مالي والتدخل الاجنبي ، المرجع السابق.

31. نفس المرجع.

32. ابروقامحمد ، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية، محاضرة القاها في منتدى يومية المجاهد. الرابط50 سنة من

الانجازات: www.aps.dz/spip.php?page=imprimer!&id=article=

33. سيدي احمد ولد احمد سالم، ازمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة، مركز الجزيرة للدراسات. 2012/12/31، المصدر:

<http://www.alkhabar.ma>

**** أبعاد الأمن حسب النظرية البنائية وأعمال مدرسة شمال اوروبا للسلام (اكاديمية كوبنهاغن و المدرسة الانجليزية تجمع بين اعمال باري بوزان و اولي ويفر) هي خمس ابعاد: امن الدولة- الامن الاقتصادي- الامن السياسي- الامن المجتمعي- الامن البيئي. انظر اكثر: Barry Buzan et al., 'Security: a new framework for analysis', CO, USA: Lynne Rienner Publishers, 1998

34. محمد امين بن عائشة، الدبلوماسية، 50 سنة من الانجازات، دراسة غير منشورة (ملخص مطول) على الرابط:

<http://www.echchaab.net/ar/8240.html?tmpl=component&print=1>.